

عاجل.. الجيش الأمريكي يعلن بدء موجة ضربات جديدة على إيران

حكم جديد ضد الغنوشي.. ودعوات حقوقية لعدم التنكيل بالخصوم السياسيين

13 - يوليو - 2026



زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي لدى وصوله للاستجواب من قبل شرطة مكافحة الإرهاب في تونس، 1 نيسان 2022

تونس - "القدس العربي": أصدرت محكمة تونسية حكما بسجن زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي ثلاثة أعوام بسبب تبرعه بجائزة غاندي للسلام.

وقضت محكمة الاستئناف بالعاصمة بسجن الغنوشي و"تغريمه"، على خلفية تبرعه لفائدة الهلال الأحمر التونسي بقيمة جائزة غاندي للسلام والتسامح التي حصل عليها سنة 2016، وفق مصادر إعلامية وقضائية.



رصد التونسية - Rassd Tunisia
日曜日



قضية التبرع بجائزة مالية حكم نهائي بالسجن 3 سنوات في حق راشد الغنوشي مع خطية مالية إثر تبرعه بجائزته المالية للهِلال الأحمر التونسي

f % @ + | Rassd Tunisia

صدر حكم نهائي يقضي بسجن رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي لمدة ثلاث سنوات، مع تسليط خطية مالية، على خلفية تبرعه لفائدة الهلال الأحمر التونسي بقيمة جائزة غاندي للسلام والتسامح التي تحصل عليها سنة 2016. وأثار الحكم موجة من الانتقادات، إذ اعتبره متابعون من أغرب القضايا، متسائلين كيف يمكن أن يُحاكم شخص بالسجن بسبب تبرعه بجائزة مالية لفائدة منظمة إنسانية تونسية.

1.3K 781 589

وكانت المحكمة الابتدائية بالعاصمة أصدرت في وقت سابق حكماً يقضي بسجن الغنوشي لمدة عامين، مع غرامة مالية بقيمة 70 ألف دولار، على خلفية "تبرعه بقيمة الجائزة الدولية لنشر المبادئ الغاندية للسلام والتسامح إلى منظمة الهلال الأحمر التونسي"، حيث تم التعامل مع الملف بوصفه محاولة للتهرب الضريبي، وفق ما أكدته محامو الغنوشي.

وكانت هيئة الدفاع عن الغنوشي أكدت سقوط الدعوى بمرور الزمن، باعتبار أن "الواقعة تعود إلى 7 تشرين الأول/ نوفمبر 2016، و"القضية أثرت بعد انقضاء الآجال القانونية المقررة"، مشيرة إلى وجود "إخلالات

جوهرية تمس سلامة الإجراءات وتترتب عنها بطلان الأعمال التي تأسست عليها الإحالة والمحاكمة”.

كما تمسكت الهيئة بـ”انتفاء المنفعة الشخصية، إذ لم يحتفظ الغنوشي بقيمة الجائزة ولم يحولها إلى حسابه أو يستعملها لفائدة شخصية أو حزبية، وإنما تبرع بكامل المبلغ لفائدة منظمة إنسانية وطنية”.

وأدان مرصد “الحرية لتونس” الحكم الصادر بحق الغنوشي، معتبرا أن “تحويل تبرع إنساني معلن إلى أساس لعقوبة سجنية مدتها ثلاثة أعوام يمثل استعمارًا تعسفيًا ومفردًا للقانون، ويكشف عن مسار متواصل من التنكيل القضائي بالنشطاء والسياسيين المعارضين”.

واعتبر أن “استعمال قوانين التمويل الأجنبي والصرف لتجريم تبرع خيري وعلني لفائدة الهلال الأحمر التونسي يمثل انحرافًا عن الغاية الأصلية لهذه النصوص، وطمسًا متعمدًا للفارق بين التمويل السياسي الأجنبي وبين الجوائز الشخصية والتبرعات الإنسانية”.

ودعا إلى “إسقاط العقوبة السجنية في هذه القضية، لعدم تناسبها مع طبيعة الواقعة وغياب أي إثراء شخصي أو ضرر مالي أو قصد إجرامي. والإفراج الفوري عن راشد الغنوشي، بالنظر إلى سنه المتقدم ووضعه الصحي. ومواصلة النظر في جميع القضايا المتعلقة به بحالة سراح، مع ضمان حضوره وممارسته الكاملة لحقوق الدفاع”.

كما طالب المرصد بـ”إيقاف القضايا الكيدية والتتبعات التي تستهدف السياسيين المعارضين والنشطاء والحقوقيين بهدف التنكيل بهم واستنزافهم وإقصائهم من المجال العام. ووقف توظيف قوانين الصرف والتمويل الأجنبي في ملاحقة التبرعات الإنسانية والمبادرات الخيرية غير الربحية. والتمييز قانونيًا وقضائيًا بين التمويل السياسي الأجنبي وبين الجوائز والتبرعات الشخصية الموجهة إلى منظمات إنسانية وطنية”.